الأمم المتحدة

A/C.4/56/SR.4

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
18 March 2002
Arabic
Original: Russian

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد حسمي ..... (ماليزيا)

المحتويات

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال)*(تابع)

البند ٩١ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*(تابع)

البند ٩٢ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*(تابع)

البند ٩٣ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة*(تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي*(تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaz.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-57130 (A)
0157130

البند ٩٤ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*(تابع)

* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معا.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

طلبات الاستماع (A/C.4/56/2 و Add.1 و A/C.4/56/3 و Add.1-7 و A/C.4/56/4)

١ - **الرئيس:** وجه انتباه اللجنة إلى طلب الاستماع الوارد في الوثيقة A/C.4/56/2 فيما يتعلق بجبل طارق. وقال إنه إذا لم تكن هناك اعتراضات فسيعتبر أن اللجنة تريد قبول هذا الطلب.

٢ - وقد تقرر ذلك.

٣ - **الرئيس:** قال إن هناك طلب استماع آخر يرد في الوثيقة A/C.4/56/2/Add.1 فيما يتعلق بجبل طارق، وإذا لم تكن هناك اعتراضات فسيعتبر أن اللجنة تريد قبول هذا الطلب.

٤ - وقد تقرر ذلك.

٥ - **الرئيس:** وجه انتباه اللجنة إلى ثمانية طلبات استماع ترد في الوثائق A/C.4/56/3 و Add.1-7 فيما يتعلق بالصحراء الغربية. وقال إنه إذا لم تكن هناك اعتراضات فسيعتبر أن اللجنة تريد قبول هذه الطلبات.

٦ - وقد تقرر ذلك.

٧ - **الرئيس:** وجه انتباه اللجنة إلى طلب الاستماع الوارد في الوثيقة A/C.4/56/4 فيما يتعلق بالأقاليم الصغيرة. وقال إنه إذا لم تكن هناك اعتراضات فسيعتبر أن اللجنة تريد قبول هذا الطلب.

٨ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع) (A/56/1 و Corr.1، A/56/23 (Part II)، الفصول السادس ومن التاسع إلى الحادي عشر، A/56/23 (Part III)، الفصل الثالث عشر من (دال إلى واو وحاء)، A/56/159؛ S/2001/148، S/2001/398، S/2001/613)

البند ٩١ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/56/23 (Part II)، الفصل الثامن، A/56/23 (Part III) الفصل الثالث ألف، A/56/67)

البند ٩٢ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/56/23 (Part II)، الفصل الخامس، A/56/23 (Part III)، الفصل الثالث عشر باء)

البند ٩٣ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/56/23 (Part II)، الفصل السابع، A/56/23 (Part III)، الفصل الثالث عشر (جيم)، A/56/65؛ A/C.4/56/CRP.1)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/56/3)

البند ٩٤ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/56/88)

٩ - **السيد شين** غوفانغ (الصين): قال إن الأمم المتحدة تضطلع منذ أن أنشئت بمهمة جليلة هي مساعدة البلدان والشعوب المستعمرة على ممارسة حقها في تقرير المصير والكفاح للحصول على الاستقلال حيث تحققت نتائج مُرضية في هذا الشأن. وكان مما له أهميته الخاصة قيام الجمعية العامة في عام ١٩٦٠ باعتماد الإعلان التاريخي الخاص بمنح

الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي عمل على الإسراع كثيرا بعملية إنهاء الاستعمار في جميع أنحاء العالم. كما أن المشاركة الفعالة في الشؤون الدولية من جانب عدد كبير من البلدان حديثة العهد بالاستقلال عززت بصورة كبيرة الطابع العالمي للأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته، ففيما تلج البشرية الآن باب الألفية الجديدة، فإن عملية إنهاء الاستعمار لم تكتمل بعد ولم يتم بعد بلوغ الأهداف التي قررها الإعلان. وقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين قرارا أعلنت فيه العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، مدللة بذلك على الأمل المشترك الذي يراود الدول الأعضاء بشأن القضاء على الاستعمار قضاء مبرما.

١٠ - وأضاف أن من واجب جميع الدول الأعضاء أن تولي الاهتمام لمصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأن تساعدها على ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأن تحقق هدف القضاء التام على الاستعمار في جميع أنحاء العالم. ودعا الدول القائمة بالإدارة إلى أن تتعاون بصورة أكثر فعالية مع الأمم المتحدة وشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، من أجل تهيئة الظروف لشعوب تلك الأقاليم لكي تمارس حقها في تقرير المصير.

١١ - وأعرب عن أمل وفده في أن تمارس الدول القائمة بالإدارة التعاون بصورة أوثق مع الأمم المتحدة، وأن تكفل معرفة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لكافة حقوقها، وأن تقدم في حينه المعلومات اللازمة لهذا الغرض، وأن تقبل دخول البعثات الزائرة إلى الأقاليم الخاضعة لإدارتها. وأشار إلى أن معظم ما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أقاليم صغيرة إمكاناتها في مجال التنمية ضعيفة للغاية. ولذلك فإن وفده يدعو الدول القائمة بالإدارة إلى اتخاذ تدابير فعالية لكفالة تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية بصورة متوازنة في تلك الأقاليم مع حماية مواردها الطبيعية والبشرية في الوقت ذاته.

١٢ - **السيد بعلي** (الجزائر): أعرب عن امتنانه لرئيس اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار وأعضائها لما يبذلونه من جهود لتحقيق مرامي العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار. على أنه رغم ما تحقق من إنجازات أثناء ذلك العقد، فإن آخر معاقل الاستعمار في العالم لا تزال قائمة. وبفضل التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، ووفق منذ عشر سنوات على خطة تسوية للصحراء الغربية، وهي آخر إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي في أفريقيا. ولقد كان تنفيذ الخطة المذكورة مهمة طويلة وشاقة رغم أنه تم التغلب على معظم المشاكل في عام ١٩٩٧ بفضل جهود السيد جيمس بيكر المبعوث الشخصي للأمين العام.

١٣ - واستدرك قائلا إن تلك العملية لسوء الحظ اعتراها الجمود على نحو غير متوقع عندما انهارت الإجراءات الخاصة بالطعون. وردا على الموقف الغامض الذي اتخذته الأمانة العامة، رفضت جبهة بوليساريو الخطة التي اقترحتها الأمانة العامة للتسوية السلمية على أساس ما سمي بالاستقلال الذاتي. وفي الوقت نفسه، قام مجلس الأمن، من خلال قراره ١٣٥٩ (٢٠٠١)، بإعادة تأكيد مساندته للجهود المستمرة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لتنفيذ خطة التسوية من أجل إجراء استفتاء حر ونزيه ومحايد على تقرير مصير شعب الصحراء الغربية.

١٤ - وأضاف أن ما يسمى مشروع الاتفاق الإطاري لا يمكن أن يعتبر في أي ظرف من الظروف أساسا لحل عادل ودائم لمسألة الصحراء الغربية. وتبقى خطة التسوية هي الإطار الوحيد الذي وافق عليه الطرفان ويحظى بمساندة المجتمع الدولي بأسره. وينبغي أن يكون ذلك الحل قائما على

مبادئ الشرعية الدولية وأن يمكن الشعب الصحراوي من أن يقرر مستقبله بحرية عن طريق إجراء استفتاء على تقرير المصير.

١٥ - **السيد ملاّ حسيني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن من المهم في مستهل العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار التشديد على الدور السياسي المحوري للأمم المتحدة في مساندة عملية إنهاء الاستعمار. ومن شأن تنفيذ خطة عمل العقد الثاني أن يمكن البلدان من الوفاء بالتزاماتها التي يقررها إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وأن يكون خاتمة عملية إنهاء الاستعمار وإعمال حق تقرير المصير لشعوب ما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وينبغي أن تستمر هذه العملية على أساس الرغبات التي تعبر عنها بحرية شعوب الأقاليم المعنية، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة. وقد قامت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بدور فعال في إنهاء استعمار ٦٠ من الأقاليم المذكورة منذ اعتماد الإعلان في عام ١٩٦٠. وينبغي للجنة أن تراعي في أنشطتها المقبلة الاسترشاد بضرورة التعاون مع الدول القائمة بالإدارة وإيفاد بعثات زائرة على فترات دورية إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي للوقوف على رغبات وأماني شعوب تلك الأقاليم ونقل المعلومات المتصلة بذلك إلى المنظمة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة. وقال إن بلده، بالتكاتف مع سائر أعضاء المجتمع الدولي، يؤيد بقوة الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار، ويعقد العزم، بصفته عضوا في اللجنة الخاصة، على الاستمرار في الوفاء بمسؤولياته في هذا الشأن.

١٦ - **السيد فو شيانغ بياو** (سنغافورة): نوه بأهمية الأعمال التي تضطلع بها اللجنة منذ أن اعتمد في عام ١٩٦٠ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي حقق الاستقلال لشعوب يربو تعدادها على ٨٥ مليونا، وقال إنه لا يزال يتعين عمل الكثير لوضع نهاية للاستعمار الذي عفا عليه الزمن. ورغم أن العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار حقق إنجازات كبيرة، فلا يزال هناك ١٧ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي وينبغي للأمم المتحدة أن تضاعف جهودها لكفالة تحقيقها لتقرير المصير خلال العقد الثاني، الذي بدأ فعلا. وأضاف أن سنغافورة تتفهم تماما التعقيدات التي تواجهها الأقاليم الصغيرة في الانتقال إلى الاستقلال ولذلك فهي تحث الأمم المتحدة على مواصلة اشتراكها في كل مراحل عملية إنهاء الاستعمار. أما اللجنة الخاصة فينبغي لها أن تواصل تنفيذ خطة العمل المستكملة الواردة في تقرير الأمين العام عن العقد الثاني وأن تكثف تعاونها مع الدول القائمة بالإدارة.

١٧ - وأضاف أن ثورة تكنولوجيا المعلومات فتحت أبوابا جديدة لتبادل المعلومات والخبرات ووضع ما يستلزمه الأمر من استراتيجيات، باستخدام وسائل منها الإنترنت، التي تحتوي على ثروة من المعلومات ذات الصلة بالأقاليم التي تسعى إلى تقرير المصير. غير أن أقاليم كثيرة غير متمتعة بالحكم الذاتي تفتقر إلى مجرد الهياكل الأساسية البسيطة اللازمة لاستعمال الإنترنت وجني كامل فوائدها. وأعلن أن سنغافورة متحمسة لتقاسم خبراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات مع سائر البلدان النامية لكي تنمي مواردها البشرية التي لها أهمية حيوية في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وإلى جانب بعض العثرات، فإن عملية تقرير المصير أحرزت تقدما كبيرا وينبغي للبلدان أن تضاعف جهودها أثناء العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار لكفالة تحقيق كل الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إمكاناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالكامل.

١٨ - **السيد باكونياريفو** (مدغشقر): أعرب للجنة الخاصة عن تقديره للتقرير المقدم منها (A/56/23) الذي يتناول تنفيذ هدف اللجنة النبيل المتعلق بالقضاء على الاستعمار. ونوه بأن المناقشة التي تدور حاليا حول إنهاء الاستعمار تجري بعد

عام من اعتماد الجمعية العامة لإعلان الألفية، الذي أعاد فيه قادة أمم العالم تأكيد تصميمهم على دعم مُثل الحرية والعدالة واحترام حق الشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير. ولذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تعلن في الدورة الحالية أن موقفها من مسألة إنهاء استعمار ما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لا يزال كما هو و لم يتغير.

١٩ - وأضاف أن سند حقوق الإنسان هو الاستقلال، وأن الكفاح من أجل الاستقلال هو في جوهره كفاح من أجل حقوق الإنسان. ولذلك فإن وفده يؤيد القرارات التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ بشأن مسألة الصحراء الغربية، والتي شددت فيها على ضرورة إجراء استفتاء على تقرير شعب ذلك الإقليم لمصيره. وحرصا على إيجاد حل عادل ودائم للنزاع في الصحراء الغربية فإن المجتمع الدولي والجمعية العامة يحبذان التنفيذ التام لخطة التسوية التي وافق عليها طرفا النزاع. والمساعدة من جانب الجمعية العامة لها دور حيوي في كفالة حق الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي غير القابل للتصرف في تقرير المصير، كما يشهد على ذلك بشكل قاطع النجاح الذي تحقق في استفتاء شعب تيمور الشرقية على مستوى الأمة في عام ١٩٩٩. ولئن كان وفده يعرب عن ترحيبه بالجهود التي بذلتها اللجنة الخاصة على مدى العقد الدولي للقضاء على الاستعمار الذي انتهي، فإنه يعتبر أن من المهم اتخاذ تدابير أنشط وأكثر حسما في مجال إنهاء الاستعمار في مجرى العقد الدولي الثاني.

٢٠ - **السيد أونونيي** (نيجيريا): قال إن وفده يؤيد مبادئ تقرير المصير المنصوص عليها في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. كما أنه يضم صوته إلى الدعوة العاجلة الموجهة في قرار الجمعية العامة ١٣٩/٥٥ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى جميع الدول لكي تكثف جهودها في الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الكامل والفعال للإعلان وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وذكر أن وفده يؤيد التدابير التي تضطلع بها الأمم المتحدة لكفالة نيل ما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي البالغ عددها ١٧ للاستقلال، ويطلب من المجتمع الدولي، ولا سيما الدول القائمة بالإدارة، الإسراع بهذه العملية.

٢١ - وأضاف أنه ينبغي تكثيف الجهود من أجل حل المشكلة بتنظيم استفتاء في جميع الأقاليم لتمكين سكانها من تحديد مستقبلهم السياسي. وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، ينبغي للأطراف المعنية أن تحترم قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرار الجمعية العامة ١٤١/٥٥ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وأن تكفل تنظيم استفتاء في وقت مبكر. وقال إن وفده يدعو إلى تقديم مزيد من المساعدة للأقاليم في مجال نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار وإلى تقديم منح دراسية لمواطني تلك الأقاليم لتمكينهم من الحصول على التعليم.

٢٢ - **السيد أندجابا** (ناميبيا) قال إن وفده يعلق أهمية خاصة على الحالة في الصحراء الغربية ويشعر بخيبة أمل شديدة إزاء التطورات التي وقعت في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار في آخر إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي في أفريقيا. وقد لاحظ وفده بعميق القلق ما اقترح في الآونة الأخيرة بمسمى ''الاتفاق الإطاري بشأن مركز الصحراء الغربية'' الذي لا يتيح لشعب الصحراء الغربية أية إمكانية لممارسة حقه في تقرير المصير، ويحيد بوجه عام عن مبادئ الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار. ومما له أهميته أن مجلس الأمن امتنع حتى وقت قريب هو حزيران/يونيه عن تأييد الاقتراح وإن كان قد أعاد تأكيد تأييده الكامل للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من أجل تنفيذ خطة التسوية والاتفاقات التي اعتمدها الطرفان

لإجراء استفتاء حر ونزيه ومحايد حول تقرير مصير شعب الصحراء الغربية.

٢٣ - وأضاف أن خطة التسوية التي اقترحتها الأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية، والتي اعتمدت بموجب قراري مجلس الأمن ٦٥٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ و ٦٩٠ (١٩٩١) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١، لا تزال هي الإطار الوحيد المقبول من طرفي النزاع. والقصد الرئيسي لتلك الخطة هو تنظيم استفتاء حر ونزيه حول تقرير المصير، لا تعوقه أية عقبات إدارية أو عسكرية. ولذلك ينبغي مواصلة الجهود لكفالة تحقيق حل عادل ودائم للنزاع في الصحراء الغربية. وأعلن أن وفده يعترض وسيواصل الاعتراض على أية محاولات ترمي إلى نبذ خطة التسوية. ومن ثم فهو يدعو إلى استئناف الجهود بسرعة من أجل تنفيذها التام ويتعهد بمساندة ما تبذله بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية والأمين العام ومبعوثه الشخصي، السيد جيمس بيكر الثالث، من جهود في سبيل إيجاد حل حقيقي وعادل ودائم لمسألة الصحراء الغربية.

٢٤ - **السيد سيث** (أنتيغوا وبربودا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية - التي تمثلها أنتيغوا وبربودا وسانت لوسيا وغرينادا - تواصل التعاون الوثيق في إطار لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار لتسهيل الحوار الدائر وعرض نهج جديدة يمكن الأخذ بها. وعلى الصعيد الإقليمي، تواصل بلدان الجماعة الكاريبية تسهيل مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الكاريبية في مؤسسات التكامل الإقليمي، بصرف النظر عن مستوى التنمية السياسية في تلك الأقاليم. وفي حالات الطوارئ تستجيب الجماعة الكاريبية على وجه السرعة لاحتياجات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تتعرض لظروف معاكسة بسبب الكوارث الطبيعية. وفي مقابل كل ما تبذله الجماعة الكاريبية من جهود لتشجيع التنمية في الأقاليم المجاورة، يجب الإسراع بخطى الجهود على المستوى الدولي. ولا تزال دول الجماعة الكاريبية تؤكد أن الأمم المتحدة يجب أن تقوم على الدوام بدور القيادة في عملية التنمية التي ستتم مستقبلا في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. والنجاح في إنهاء استعمار ما يربو على ٨٠ إقليما منذ الحرب العالمية الثانية ينهض دليلا على نجاح الجهود الدولية لضمان حصول شعوب تلك الأقاليم على الحكم الذاتي الكامل من خلال عملية معترف بها دوليا. وقد أدى هذا الالتزام الدولي في منطقة الكاريبي إما إلى تحقيق الاستقلال، كما هو الحال في دول الجماعة الكاريبية البالغ عددها ١٤، أو إلى الارتباط الحر، كما هو الحال في بلدين يرتبطان بهولندا، أو إلى الاندماج مع التمتع بكامل الحقوق السياسية، مثل المقاطعات الفرنسية فيما وراء البحار الواقعة في البحر الكاريبي.

٢٥ - وأوضح أن هذه النماذج من الحكم الذاتي أثبتت نجاحها بفضل التمسك الثابت بمبادئ تقرير المصير التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ١٥٤١ (د-١٥). ويجب ألا يتزعزع الالتزام الدولي بتلك المبادئ. ومن المهم مقاومة الرغبة في إضفاء صفة الشرعية على الترتيبات الحالية للتبعية التي تخلو من المساواة بأي مقياس موضوعي، حتى ولو أخذت في الاعتبار مقترحات جديدة للحكم يغلب أن تطبق انفراديا على أقاليم كثيرة، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي. وليس هناك أساس يمكن الاستناد إليه لشطب أي إقليم من تلك الأقاليم من القائمة إلى أن تتحقق لها المساواة السياسية التامة.

٢٦ - وأعلن أن دول الجماعة الكاريبية تريد أن تشدد على أن خطة التسوية الخاصة بالصحراء الغربية لا تزال تمثل أنسب أساس لتحديد رغبات شعب الصحراء الغربية. وإذا قدمت مقترحات جديدة فإنها يجب أن تحظى بالموافقة المشتركة للطرفين.

٢٧ - وأشار إلى أن الجماعة الكاريبية أعربت في بيانات سابقة أدلت بها في اللجنة وفي الجلسات العامة عن قلقها لعدم تنفيذ أحكام رئيسية من خطة العمل أثناء العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار. ولقد حدث نقص في المعلومات بشأن مسائل إنهاء الاستعمار نجم عن عدم توفر تحليل واقعي وأساسي للدول الأعضاء للحالة الدستورية والسياسية والاقتصادية في الأقاليم. وأعاد تأكيد الجماعة الكاريبية لرأيها من أن مثل هذه التحليلات للأحوال السائدة في الأقاليم لها أهمية حيوية في القضاء على النقص في المعلومات عن إنهاء الاستعمار.

٢٨ - وأضاف أن النقص في المعلومات عن إنهاء الاستعمار اتضح في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي انعقد في الآونة الأخيرة. وفي هذا الصدد، يجدر بالملاحظة أنه على الرغم من أن الإعلان وبرنامج العمل والبيانات التي أدلي بها أثناء المناقشة العامة تضمنت إشارات إلى الاستعمار، فقد انصب معظم التشديد على الاستعمار في الماضي. وعقد حلقات دراسية إقليمية - بالتناوب بين منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ - يعمل على سد الثغرة في المعلومات عن إنهاء الاستعمار ويتيح فرصة لتقويم العملية الفريدة للتنمية السياسية والاجتماعية-الاقتصادية في تلك الأقاليم من منظور إقليمي، بالاستماع مباشرة إلى ممثلي إدارة الأقاليم والمنظمات غير الحكومية والخبراء. وتريد الجماعة الكاريبية أن تشدد على ضرورة تنفيذ برنامج للتوعية العامة في الأقاليم بشأن خيارات المركز السياسي، وضرورة تقديم الأمم المتحدة للمساعدة في عملية تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية، وعلى أهمية مشاركة الأقاليم في أية مفاوضات تجريها الأمم المتحدة بشأن مستقبلها السياسي. وقال إن الجماعة الكاريبية تحيط علما بتشكيل فريق خبراء دولي لتقرير المصير وتأمل أن يقدم أعضاء الجماعة مساهمة مجدية في الأشهر والسنوات القادمة.

٢٩ - **السيد نايدو** (فيجي): قال إن فيجي تناصر منذ أمد طويل إنهاء الاستعمار والاستقلال، ولا سيما بالنسبة لشعوب منطقة المحيط الهادئ، وهي تعيد تأكيد اهتمامها المستمر بالمحافظة على تقدم شعب الكاناك في كاليدونيا الجديدة بموجب اتفاقي ماتينيون ونوميا. ولقد شاع مناخ من السلام والتعاون الودي أثناء تلك العملية السياسية. غير أن البلاغ الذي اعتمده رؤساء الحكومات في منتدى جنوب المحيط الهادئ أعرب عن القلق بشأن العنف في إيريان جايا. والأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي المدرجة في قائمة لجنة الأربعة والعشرين تقع في منطقة المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي، ويواجه كل منها عقبات تعترض طريق إنهاء الاستعمار. ومن شأن وضع برنامج عمل فردي لكل إقليم أن يوفر منهاجا مثاليا متفقا عليه تتبعه الأطراف في رسم سبيل مشترك لإنهاء الاستعمار بصورة كاملة.

٣٠ - **السيد دا سيلفا** (أنغولا): قال إن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ كان قرارا بارزا بشأن مبدأ تقرير المصير. كما أن القرار هو الأساس الذي يقوم عليه مبدأ إنهاء الاستعمار، والحق في تقرير المصير هو نقطة التلاقي بين مفهومي القومية والديمقراطية.

٣١ - وأعرب عن امتنان أنغولا للأمم المتحدة للدور الفعال الذي تقوم به في عملية تقرير المصير في تيمور الشرقية، التي مكنت الشعب التيموري من اختيار الاستقلال في استفتاء شعبي تكلل بإجراء انتخابات ديمقراطية. وقال إن أنغولا تعترف بالتقدم المحرز في إنهاء الاستعمار على الصعيد العالمي، ولكن النتائج لا تزال لا تدعو إلى الارتياح بما يكفي

لإقناعها بأن الاستعمار قد تم القضاء عليه قضاء مبرما تقريبا في جميع أنحاء العالم. فلا يزال في العالم عدد من الأقاليم التي لم تحقق الاستقلال. وكان يتحتم على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بذل جهود أكبر في العقد الحالي لمساعدة البلدان والشعوب التي لا تزال تحت الحكم الاستعماري على تقرير مستقبلها السياسي بحرية والانضمام إلى قافلة الأمم.

٣٢ - وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، قال إن أنغولا تحث المجتمع الدولي على مواصلة مساندته لخطة الأمم المتحدة للسلام، وأنغولا تعتقد أن أنسب سبيل للوصول إلى تسوية سلمية للنزاع في الصحراء الغربية هو تهيئة الظروف المواتية التي تمكن الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير عن طريق استفتاء شعبي تحت مراقبة دولية.

٣٣ - **السيد دوس سانتوس** (موزامبيق): أعرب عن ترحيبه بتقرير وأعمال اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وقال إن من سوء الحظ أن عملية إنهاء الاستعمار لم تكتمل بعد. وتقرير المصير والاستقلال حقان غير قابلين للتصرف لجميع الشعوب، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، وسائر قواعد القانون الدولي ذات الصلة. وإعلان الجمعية العامة للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ بوصفها العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار ينهض شاهدا على أن المجتمع الدولي يدرك الحاجة إلى اتخاذ خطوات حاسمة لإكمال عملية إنهاء الاستعمار.

٣٤ - وأعرب عن شكر موزامبيق للأمين العام على تقريره بشأن مسألة الصحراء الغربية، وعن امتداحها لما يبذله من جهود بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، ولجهود مبعوثه الشخصي وممثله الخاص، من أجل تنفيذ خطة التسوية. غير أن هذه الخطة، التي اعتمدت منذ ما يربو على عشر سنوات، لم تنفذ بعد. فلا يزال يتعين إجراء استفتاء حول تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره. ورغم بعض جوانب النجاح التي تحققت في تنفيذ الخطة، والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، والنداءات العديدة الموجهة من الجمعية العامة ومجلس الأمن، فإن العقبات التي تعترض تنفيذ الخطة لم يتم بعد التغلب عليها. ويجب أن يركز المجتمع الدولي انتباهه على تجديد عملية تنفيذ الخطة عن طريق إجراء استفتاء حر ونزيه ومحايد حول تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره، بوصف ذلك الحل الوحيد الذي حاز موافقة الطرفين وتأييد المجتمع الدولي. وقال إن الوقت قد حان الآن لتوجيه بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية إلى أن تقوم على وجه الاستعجال بإكمال عملية تحديد الهوية التي ستفضي إلى إجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية حسب ما توخاه الأمين العام في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن.

٣٥ - وأعاد تأكيد النداءات الموجهة إلى الطرفين في قرار الجمعية العامة ١٤١/٥٥ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بمواصلة تعاونهما الكامل مع الأمين العام ومبعوثه الشخصي وممثله الخاص في تنفيذ مختلف مراحل خطة التسوية وفي التغلب على الصعوبات التي لا تزال باقية، والامتناع عن القيام بأي شئ من شأنه أن يقوض تنفيذ الخطة والاتفاقات التي تم التوصل إليها من أجل تنفيذها.

٣٦ - **السيد فانكام** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): أعلن أنه يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وقال إن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر في عام ١٩٦٠ قد عمل على الإسراع كثيرا بعملية إنهاء الاستعمار وتغيير تكوين الأمم المتحدة، فضلا عن تبديل العلاقات بين الدول. غير أنه رغم ما أحرز من تقدم، فإن الهدف الذي تحدد في العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار

لم يتحقق بعد. فلا يزال يوجد في العالم ١٧ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي يكتنف الشك مستقبلها.

٣٧ - وأضاف أنه يجدر بالذكر في هذا الشأن أن الهدف النهائي الخاص بقيام عالم خال من الاستعمار قد تحدد في قرار الجمعية العامة ١٨١/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. ولذلك فإن وفده يحث كل الأطراف المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول القائمة بالإدارة، على أن تتخذ التدابير المناسبة من أجل كفالة ممارسة شعوب تلك الأقاليم لحقها في تقرير المصير، حيث أنه لا بديل عن مبدأ تقرير المصير لكل الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي حسب ما ينص عليه قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتعاون الدول القائمة بالإدارة على نحو أوثق مع الأمم المتحدة وشعوب الأقاليم من أجل تهيئة الأحوال اللازمة لممارسة هذه الشعوب لحقها في تقرير المصير. وختاما، أعرب عن تأييد وفده تأييدا تاما لفكرة إعلان العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ وقال إن وفده سيشارك دائما بنشاط في أعمال الأمم المتحدة في هذا الميدان وسيساند مساعيها.

٣٨ - **السيد دونيجي** (بابوا غينيا الجديدة): أشار إلى أن اللجنة الخاصة اعترفت بأن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تمر بمراحل متفاوتة من التنمية، وقال إنه لا يمكن أن يكون هناك برنامج عمل ''موحد'' يصلح لكل الأقاليم. ولقد أحرز الفريق العامل غير الرسمي المعني بالأقاليم الواقعة في منطقة المحيط الهادئ، بالتعاون مع نيوزيلندا، بعض التقدم فيما يتعلق بمسألة توكيلاو. كما أعرب ممثل نيوزيلندا عن الأمل في التمكن من الانتهاء من وضع برنامج العمل الخاص بتوكيلاو بحلول نهاية العام. وأضاف أن وفده يتطلع إلى استمرار التعاون الوثيق مع نيوزيلندا في الانتهاء من وضع برنامج العمل وإلى تحقيق نفس الدرجة من التعاون مع سائر الدول القائمة بالإدارة. ومن المهم أن يشارك ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في كل مرحلة من مراحل وضع برامج العمل. وقد نوقشت مسألة وضع هذه البرامج بصورة غير رسمية مع الدول القائمة بالإدارة. وأثناء المناقشة العامة في الجمعية العامة في الدورة الماضية رحبت جميع الدول القائمة بالإدارة بهذا النهج الجديد. غير أنه من المهم إحراز تقدم في إكمال برامج العمل وتقديمها إلى اللجنة الخاصة لاعتمادها.

٣٩ - وتطرق إلى الحالة الراهنة للشؤون الدولية، فأعرب عن اشمئزاز وفده من الأنشطة الإرهابية التي ارتكبت في جميع أرجاء العالم على مدار العقد الماضي، وبلغت ذروتها بالجريمة الشنعاء ضد الإنسانية التي ارتكبت في نيويورك وواشنطن وبينسيلفانيا. وقال إن الإرهاب لا يعرف حدودا دولية والنتائج التي تترتب عليه نتائج بعيدة الأثر ولا يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك أثر هذه النتائج على الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ولقد طلبت اللجنة الخاصة بالفعل من الدول القائمة بالإدارة أن تواصل تقديم المساعدات الخاصة إلى تلك الأقاليم. ويجب التسليم بأنه لا يتم عمل ما يكفي من أجل تنميتها. وينبغي مطالبة الدول القائمة بالإدارة ووكالات المعونة الدولية الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ببذل جهود فوق العادة لتلبية احتياجات تلك الأقاليم، التي ستتفاقم حالة اقتصاداتها باستمرار في أعقاب الاعتداءات الإرهابية الأخيرة.

٤٠ - وأضاف أنه يتحتم أن تتضمن تقارير الدول القائمة بالإدارة والأمين العام ومختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى الدورة القادمة معلومات عن آثار الأعمال الإرهابية الأخيرة على اقتصادات تلك الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وعن ما اتخذ من تدابير علاجية. وهذه المعلومات لازمة لتمكين اللجنة الخاصة من تقديم التوصيات المناسبة إلى لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار والجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين.

٤١ - **السيد حجاج** (مصر): قال إنه في أعقاب اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة حققت الأمم المتحدة إنجازات ضخمة في مجال إنهاء الاستعمار وضمان ممارسة سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لحقهم في تقرير المصير. غير أن الأهداف التي كرسها هذا الإعلان لم تنفذ تنفيذا كاملا على الرغم من جهود اللجنة الخاصة. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة جهودها في هذا المجال بغية إكمال عملية إنهاء الاستعمار خلال العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار.

٤٢ - وأضاف أن رؤساء الدول والحكومات تعهدوا في قمة الألفية بتكثيف الجهود من أجل إعلاء حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي. ويقتضي بلوغ ذلك الهدف أن تفي الدول القائمة بالإدارة بمسؤولياتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأن تتعاون مع اللجنة الخاصة. وأعرب عن تقدير مصر لتلك الدول القائمة بالإدارة التي حرصت على إرساء علاقة بناءة من التعاون مع اللجنة الخاصة ومصر تناشد غيرها من الدول القائمة بالإدارة أن تحذوا حذوها. كما أنها تناشد الدول القائمة بالإدارة أن تسمح للبعثات الزائرة التي توفدها اللجنة الخاصة بزيارة الأقاليم الخاضعة لإدارتها بما يمكّن الأمم المتحدة من التعرف مباشرة على احتياجات ورغبات سكان تلك الأقاليم. وأعرب أيضا عن أمل مصر في أن تستمر الدول القائمة بالإدارة في تقديم المعلومات عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وفقا للمادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة وفي أن تحترم الحقوق الشرعية لسكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما في ذلك حقها في التصرف بنفسها في مواردها الطبيعية.

٤٣ - وأشار إلى أن العامين اللذين مرا على إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية شهدا وقوع أحداث هامة. ومثال ذلك أنه تم إجراء استفتاء تمكن فيه السكان من التعبير عن رغباتهم بحرية، كما تم إقامة مؤسسات ديمقراطية ستقودهم في نهاية المطاف إلى إعلان قيام دولتهم المستقلة. وقال إن مصر تساند الجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي لدعم هذه المسيرة. كما أنها تعرب عن تقديرها للتعاون الذي تبديه الحكومة الإندونيسية في هذه الجهود. ولولا القرار الشجاع الذي اتخذته إندونيسيا لما تسنى إجراء استفتاء عام ١٩٩٩. وأعلن أن مصر ستتابع عن كثب تنفيذ توصيات الأمين العام بشأن شكل ونطاق الوجود الدولي في ذلك الإقليم عقب انتهاء ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

٤٤ - وأضاف أنه يجب أيضا أن تواصل الأمم المتحدة جهودها من أجل تسوية النزاع في الصحراء الغربية وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. ومصر تتابع التطورات عن كثب وتأمل أن يتعاون الطرفان مع الأمين العام ومبعوثه الشخصي وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى يتسنى إزالة المعوقات التي تحول دون حل المشكلة.

٤٥ - **السيد كافاندو** (بوركينا فاسو): أشار إلى أن النزاع في الصحراء الغربية هو من أطول المنازعات أمدا في القارة الأفريقية، وقد تسبب في آلام ومآس كثيرة، وشتت الأسر وأدى إلى خروج أفواج من اللاجئين. والمجتمع الدولي - وفي مقدمته الأمم المتحدة، التي تحاول منذ سنوات عديدة التقريب بين مواقف الطرفين - يتعين عليه أن يضع حدا لهذا الصراع الذي يتناحر فيه الإخوة. ومن المؤكد أنه ليس من السهل إيجاد حل، ولكن كلا من الطرفين يُصْدِر في تصرفاته عن حسن نية وعليهما أن يتمعنا في دراسة كل السبل التي يمكن أن تفضي إلى إنشاء عملية سلام. ومن رأي بوركينا فاسو أن الاتفاق الإطاري بشأن مركز الصحراء الغربية، الذي اقترحه السيد جيمس بيكر الثالث، ينبغي ألا يقابل بالرفض الفوري لأنه اتفاق يبشر بالتفاؤل. ومنح درجة كبيرة من الاستقلال الذاتي للسكان الصحراويين يمكن أن

يشكل أساسا لمزيد من المفاوضات ولا ينطوي مسبقا على افتراض رفض مبدأ تقرير المصير. ويجب مساندة الجهود التي يبذلها الأمين العام لتسوية هذا النزاع طويل الأمد كما يجب الإلحاح في حث الطرفين على مواصلة حوارهما والتماس حل توفيقي، لأن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام.

٤٦ - **السيد فال** (السنغال): شدد على أن السنغال ترتبط مع المغرب بروابط طويلة الأمد ومتعددة الوجوه، ازدادت قوة وعمقا على مدى القرون. وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، فإن السنغال تؤيد موقف المغرب الذي يقوم على فهم واضح لواقع أنه لا يمكن تحقيق حل عادل ودائم للمسألة إلا عن طريق المفاوضات القائمة على الصراحة والثقة. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيب وفد السنغال بجهود الأمين ومبعوثه الشخصي، السيد جيمس بيكر الثالث، الذي أبدى روحا عملية وجسورة في التماس سبل جديدة للخروج من الحالة القائمة. والاتفاق الإطاري الذي اقترحه المبعوث الشخصي وأيده الأمين العام يوفر أساسا للمفاوضات ويمكن، إذا اعتمد، أن يزيل العوائق التي تعترض تنفيذ خطة التسوية. ووفد السنغال يطلب من الطرفين أن يواصلا المفاوضات على أساس مشروع الاتفاق الإطاري كسبيل بديل لحل نهائي لمسألة الصحراء الغربية، وأن يحترما اتفاق وقف إطلاق النار، ويسهلا معالجة المسائل الإنسانية بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية بدون أية شروط سياسية. وأعرب عن أمل السنغال في أن يبدي الطرفان إرادة سياسية، وأن يكون نبراسهما الوحيد، في العملية الثلاثية الخاصة بتحقيق السلام والتعاون والتنمية، هو المصالح الأساسية لسكان الصحراء الغربية وبلدان تلك المنطقة.

٤٧ - **السيد بنّونة** (المغرب): ذكّر اللجنة بأن بلده يبدي على الدوام التزاما حقيقيا بالتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة ونهائية، داخل إطار القانون الدولي، لنزاع يعمل على تسميم الأجواء في منطقة المغرب منذ ما يربو على ربع قرن. وقد أثير ذلك النزاع الإقليمي بصورة مصطنعة في وقت كانت المغرب تقوم فيه شرعيا باسترداد أقاليمها الجنوبية. ومنذ ذلك الحين يجري العمل على إطالة النزاع بصورة مصطنعة رغم أن الحياة اليومية في ذلك الإقليم تسير منذ وقت طويل في طريقها الطبيعي. والمغرب، شأنها شأن كل الدول الممثلة في الأمم المتحدة، تدافع عن سلامتها الإقليمية بما يتمشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولا يخفى على أحد أن المغرب تبذل كل الجهود الممكنة لكفالة الاستقرار والسلام في منطقة المغرب، وهو سلام من شأنه أن يمكّن جميع الأطراف المعنية من التغلب على الخلافات. وقد أعاد جلالة الملك محمد السادس تأكيد ذلك الخيار الاستراتيجي بقوة ومرارا منذ توليه العرش قبل ما يربو على عامين. ومن شأن التسوية النهائية والدائمة للنزاع أن تمهد الطريق لبناء كيان إقليمي في منطقة المغرب وأن تساهم في تحقيق الرفاه لجميع السكان المعنيين، فضلا عن تعزيز العلاقات بين أفريقيا وأوروبا. ولهذا السبب قرر المجتمع الدولي تأييد إطار المفاوضات الذي اقترحه الأمين العام ومبعوثه الشخصي، السيد جيمس بيكر الثالث، في المرفق الأول لتقرير الأمين العام عن الحالة في الصحراء الغربية المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (S/2001/613).

٤٨ - واستطرد قائلا إنه حسب الأسباب التي أوردها الأمين العام في تلك الوثيقة، فإن مشروع الاتفاق الإطاري هو السبيل الوحيد للخروج من الحالة التي نشأت. ولقد استبان عاما بعد عام أن خطة التسوية، التي وضعت منذ أكثر من ١٠ سنوات، غير قابلة للتطبيق. والواقع أن هذه الخطة أصبحت تشكل عائقا يحول دون توصل الطرفين إلى اتفاق على قائمة بالأشخاص الذين تعود أصولهم إلى الإقليم الذين توجه إليهم الدعوة لممارسة الاختيار بين الاندماج والاستقلال. ولهذا السبب يلزم البحث عن بديل ثالث تراعى فيه تماما مبادئ الشرعية الدولية. ولا يمكن أن يأتي

هذا البديل إلا في صورة صيغة توفيقية تسمح بإنشاء سلطة محلية تمثل السكان وتمارس الحد الأقصى من السلطات في إطار السيادة المغربية.

٤٩ - وفي ذلك الشأن أشار إلى أن مجلس الأمن، في قراره ١٣٠٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠، حث الطرفين على عقد اجتماع لإجراء محادثات مباشرة تحت رعاية المبعوث الشخصي للأمين العام. وفي ذلك الاجتماع، الذي عقد في برلين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تبنت المغرب الخيار الثالث، المذكور أعلاه، على أساس حوار مخلص وصريح مع كل الأطراف الأخرى. وقد اعترف الأمين العام بما أبدته المغرب من حسن نية وذلك في تقريره المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (S/2001/398)، الذي ذكر فيه أنه مقتنع بأن حكومة المغرب على استعداد لعرض أو تأييد نوع من انتقال السلطة إلى جميع سكان الإقليم وسكانه السابقين وهو أمر أصيل وجوهري ويتمشى مع القواعد الدولية. واستنادا إلى ذلك الاقتناع، وضع السيد بيكر مشروع اتفاق إطاري بشأن مركز الصحراء الغربية ترجم مفهوم نقل السلطة إلى وثيقة قانونية. وفي أيار/مايو ٢٠٠١، قام المبعوث الخاص بزيارة الجزائر، حيث قدم تلك الوثيقة للنظر فيها من جانب السلطات الجزائرية وجبهة بوليساريو. وقد جاء في مذكرة الجزائر الموجهة إلى السيد بيكر بشأن تلك المسألة أنها حتى وإن لم تكون موافقة على الوثيقة فإنها تتمنى النجاح لمبعوث الأمين العام في جهوده من أجل التماس حل بديل، وبذلك تكون قد سلمت بإمكانية وجود بديل.

٥٠ - وذكر أن مشروع الاتفاق الإطاري يشدد بوضوح على أنه متى اتفق الطرفان على قرار بشأن مركز الإقليم يتم عرضه على السكان للموافقة عليه من خلال استفتاء يجرى في غضون خمس سنوات في أعقاب اعتماده. وبذلك تكون قد استوفيت جميع الشروط التي تمكن مجلس الأمن من القيام، بمقتضى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة بشأن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بإصدار توصية بأنسب الإجراءات الكفيلة بالتوصل إلى حل عادل ودائم ونهائي. وفي هذا الشأن فإن مجلس الأمن اعتمد بالإجماع قراره البالغ الأهمية ١٣٥٩ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الذي يمثل علامة فاصلة في معالجة المجتمع الدولي لما يسمى بمسألة الصحراء الغربية والنزاع الناجم عنها.

٥١ - واستطرد قائلا إن المغرب أعلنت على الفور قبولها لمشروع الاتفاق الإطاري كأساس للمفاوضات واستعدادها للمشاركة التامة في تلك المفاوضات بغرض التوصل مع سائر الأطراف إلى تسوية عادلة ودائمة للنزاع بشأن الصحراء الغربية في أسرع وقت ممكن. وقام السيد بيكر، واضعا في الاعتبار هذا الالتزام من جانب المغرب، بعقد اجتماع في بايندبل بولاية وايومنغ بالولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آب/أغسطس، شارك فيه ممثلون لجبهة بوليساريو وحكومتي الجزائر وموريتانيا، وناقشت خلاله جبهة بوليساريو وحكومة الجزائر أحكام مشروع الاتفاق الإطاري ووعدتا بتقديم إيضاحات أخرى في اجتماع يعقد في المستقبل. وشدد ممثل موريتانيا على تأييده لأي حل يحتمل أن يعزز السلام والاستقرار في المنطقة ويحظى بموافقة الطرفين.

٥٢ - وأعرب عن أمل المغرب في أن تفي الجزائر وجبهة بوليساريو بوعديهما في أسرع وقت ممكن وأن يوضحا موقف كل منهما من مشروع الاتفاق الإطاري، إذ لن يتسنى لهما بغير ذلك أن يفيا بالتزاماتهما تجاه المجتمع الدولي. وفيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة المغربية البالغ عددهم ١ ٤٧٩ الذين لا يزالون محتجزين في معسكرات، فينبغي الإفراج عنهم بدون تأخير وفقا لقواعد القانون الإنساني واستجابة للنداءات العاجلة للأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن.

٥٣ - **السيد بعلي** (الجزائر): أشار إلى البيان الذي أدلى به ممثل المغرب، فقال إن ممثل الأمين العام أصدر بعد اجتماع وايومنغ بلاغا أشار فيه إلى خطة للتسوية وإلى اتفاق إطاري. ولقد أعلنت الجزائر مرة أخرى اعتراضاتها بشأن الاتفاق الإطاري، أما جبهة بوليساريو فقط رفضته تماما. ولقد اقترح المبعوث الشخصي للأمين العام أن تبين الجزائر موقفها كتابة، وهي تنوي تقديم وثيقة مناسبة في القريب العاجل تورد فيها اعتراضاتها. وأشار إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا بوركينا فاسو والسنغال، فقال إنه ليس في سياق الاتفاق الإطاري ما يدعو إلى استرعاء انتباه اللجنة إلى قرارات مجلس الأمن بشأن الصحراء الغربية، حيث أنها لا تدل بأية صورة من الصور على تأييد المجلس للاتفاق الإطاري.

٥٤ - **السيد بنّونة** (المغرب): قال إن الدوائر الأكاديمية أبدت في الحلقة الدراسية الأخيرة اهتماما بالغا بالاتفاق الإطاري. وأشار إلى أن مجلس الأمن أيد فكرة عقد مفاوضات على أساس كل من الاتفاق الإطاري وأية مقترحات أخرى، ويمكن إرسال أية تعديلات للاتفاق إلى السيد بيكر. وإذا لم تكن الجزائر راضية عن جوانب بعينها من الاتفاق فبوسعها أن تقدم ما تفضله من بدائل للنظر فيها. والقصد من الاتفاق الإطاري هو إعطاء دفعة جديدة للمناقشات والمفاوضات الرامية إلى تحقيق حل سياسي.

٥٥ - **السيد سيمانورا** (إندونيسيا): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إن الإشارة التي أوردها ممثل فيجي إلى أحداث إيريان جايا تعد بمثابة انتهاك لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. فالمسألة مسألة داخلية في إندونيسيا ولا تمت بصلة إلى جدول أعمال اللجنة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٥٠.